دور مراكز الدراسات العسكرية في صياغة العقيدة الأمنية الوطنية: دراسة حالة التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود

The role of military studies centers in shaping national security doctrine: A case study of the Algerian experience in combating terrorism and transnational threats

حكيم غريب 1 السعيد بن عزه 2
1 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، GHERIEBHAKIM@GMAIL.COM
2 جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، benazzasaid2019@gmail.com

ملخص:

شهدت البيئة الأمنية في منطقة شمال إفريقيا والساحل خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة اتسمت بتصاعد التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والاتجار غير المشروع بالسلاح، بما أفرز نمطًا جديدًا من المخاطر المركبة التي تتجاوز قدرة المقاربات الأمنية الكلاسيكية على الاحتواء. وفي هذا السياق، لم يعد الأمن القومي مجرد مسألة عمليات ميدانية أو استجابة عسكرية ظرفية، بل أصبح رهينًا ببناء عقيدة أمنية وطنية قائمة على المعرفة الاستراتيجية، والتخطيط الاستباقي، وإنتاج الخبرة التحليلية المؤسسية.

ضمن هذا التحول، برز دور مراكز الدراسات والبحث العسكري باعتبارها خزانات تفكير استراتيجي تسهم في تحويل الخبرة العملياتية إلى سياسات عامة، وفي مدّ صانع القرار بالأدوات التحليلية والتقديرات المستقبلية اللازمة لصياغة خيارات أمنية رشيدة. إذ أصبحت العلاقة بين المعرفة العسكرية وصناعة القرار السياسي علاقة تكاملية، تتجاوز الفصل التقليدي بين «الميدان» و«التحليل»، لتنتج نموذجًا جديدًا للأمن المؤسسي القائم على الأدلة والاستشراف.

تمثل تجربة الجزائر حالة متميزة في هذا الإطار، نظرًا لما راكمته من خبرة تاريخية في مكافحة الإرهاب منذ تسعينيات القرن الماضي، ثم في مواجهة التداعيات الأمنية للأزمات الإقليمية في الساحل وليبيا، وما صاحب ذلك من تطوير تدريجي لعقيدة دفاعية وطنية تجمع بين الردع الصلب، والوقاية الاستخباراتية، والتنسيق الحدودي، والعمل الاستباقي. وقد اضطلع الجيش الوطني الشعبي، من خلال مؤسساته البحثية والأكاديمية ومراكزه التحليلية، بدور محوري في بلورة هذه العقيدة عبر إنتاج المعرفة الاستراتيجية، وتقييم المخاطر، وصياغة السيناريوهات، وتقديم البدائل السياساتية لصناع القرار. وانطلاقًا من ذلك، يكتسب البحث في دور مراكز الدراسات العسكرية أهمية خاصة لفهم الكيفية التي تتحول بها المعرفة الدفاعية إلى رافعة لصناعة السياسات الأمنية، وكيف يمكن للمؤسسة العسكرية أن تتجاوز وظيفتها التنفيذية التقليدية لتصبح فاعلًا معرفيًا واستشرافيًا داخل دورة صناعة القرار الأمني. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تأطير التجربة الجزائرية بوصفها نموذجًا عربيًا قابلًا للتحليل والمقارنة، يبرز أثر التكامل بين البحث الاستراتيجي والقدرة العملياتية في بناء أمن وطني أكثر مرونة وفاعلية أمام التهديدات العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، جودة التعليم، التعليم الشرعي، المقاربة التربوية، التحول الرقمي.

Abstract :

Over the past decades, the security environment in North Africa and the Sahel has undergone profound transformations marked by the escalation of non-traditional threats, most notably transnational terrorism, organized crime networks, irregular migration, and illicit arms trafficking. These dynamics have generated a new pattern of complex and hybrid risks that exceed the containment capacity of conventional security approaches. In this context, national security can no longer be reduced to field operations or temporary military responses; rather, it has

become increasingly dependent on the development of a comprehensive national security doctrine grounded in strategic knowledge, anticipatory planning, and institutional analytical expertise.

Within this evolving framework, military research and strategic studies centers have emerged as critical "think tanks" that transform operational experience into public policies and provide decision-makers with analytical tools and forward-looking assessments necessary for rational security choices. The relationship between military knowledge and political decision-making has thus evolved into an integrative and complementary one, transcending the traditional divide between "the field" and "analysis" to foster a new model of evidence-based and foresight-oriented institutional security governance.

Algeria represents a particularly significant case study in this regard, given its accumulated historical experience in counterterrorism since the 1990s and its subsequent efforts to address the security repercussions of regional crises in the Sahel and Libya. These challenges have driven the gradual development of a national defense doctrine that combines hard deterrence, intelligence-led prevention, border coordination, and proactive security measures. Through its academic institutions, research bodies, and analytical centers, the People's National Army has played a central role in shaping this doctrine by producing strategic knowledge, assessing risks, developing scenarios, and proposing policy alternatives to decision-makers.

Accordingly, examining the role of military studies centers becomes essential for understanding how defense knowledge can serve as a lever for security policy formulation and how military institutions can transcend their traditional executive functions to become cognitive and anticipatory actors within the security decision-making cycle. This study therefore aims to conceptualize the Algerian experience as an Arab model suitable for analysis and comparison, highlighting the impact of integrating strategic research with operational capacity in building a more resilient and effective national security system capable of addressing cross-border threats.

Keywords:Military Research Centers; Strategic Studies; National Security Doctrine; Counterterrorism; North Africa and the Sahel; Security Governance; Defense Policy; Algeria.

مقدمة

تُعدّ مسألة بناء السياسات الأمنية الوطنية في الدولة الحديثة عملية مركّبة تتجاوز الأبعاد العملياتية والعسكرية الضيقة، لتغدو فعلًا مؤسسيًا استراتيجيًا قائمًا على إنتاج المعرفة، واستشراف المخاطر، وتوظيف الخبرة التحليلية في دعم القرار العمومي. فلم يعد الأمن في السياقات الجيوسياسية المعاصرة مرتبطًا فقط بامتلاك القوة الصلبة أو التفوق الميداني، بل أصبح مرهونًا بقدرة الدولة على تحويل المعرفة الاستراتيجية إلى سياسات وقائية واستباقية

قادرة على إدارة التهديدات المتغيرة والمعقدة، خاصة في ظل تصاعد الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهشاشة الإقليمية في الفضاءات المحيطة بالدول (عبد القادر، 2020، ص15-18)

وفي هذا الإطار، برزت مراكز الدراسات والبحث العسكري باعتبارها أحد أهم الفواعل المعرفية داخل منظومة الأمن القومي، حيث تضطلع بوظيفة مزدوجة تجمع بين التحليل العلمي للبيئة الاستراتيجية من جهة، وإسناد صانع القرار بتقديرات الموقف والسيناريوهات المستقبلية من جهة ثانية. وبذلك تحوّلت المؤسسة العسكرية تدريجيًا من جهاز تنفيذي للسياسات إلى فاعل سياساتي يشارك في صياغة العقيدة الأمنية وتوجيه الاختيارات الاستراتيجية للدولة. (محمد، 2021، ص44-47) ويعكس هذا التحول ما يمكن تسميته بـ«الأمن المبني على المعرفة»، حيث تصبح الدراسات الاستراتيجية والأبحاث الدفاعية ركيزة أساسية في عقلنة القرار وترشيد استخدام الموارد وتقليص كلفة المخاطر، وتمثل الجزائر حالة متميزة ضمن هذا المسار، بحكم تراكم خبرتها التاريخية في مكافحة الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي، ثم في مواجهة التهديدات الناشئة في بيئة الساحل والصحراء بعد انهيار الدولة الليبية وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود. وقد فرضت هذه التحولات على الجيش الوطني الشعبي إعادة صياغة مقاربته الأمنية، عبر الانتقال من منطق الردّ الفوري إلى منطق الاستباق والوقاية، وتطوير بنية مؤسساتية بحثية وأكاديمية تهدف إلى إنتاج المعرفة الدفاعية وتحويلها إلى سياسات عامة فعّالة (العايب ، 2019، ص101-105)، وفي هذا السياق، أسهمت المؤسسات البحثية العسكرية، والأكاديميات المتخصصة، ومراكز الدراسات الاستراتيجية، في دعم عملية التخطيط الدفاعي من خلال تحليل المخاطر الحدودية، ودراسة تحولات التنظيمات الإرهابية، وبناء نماذج للإنذار المبكر، وتقديم تصورات للعقيدة الأمنية الوطنية المتكيفة مع طبيعة التهديدات الهجينة. وقد مكّن هذا التكامل بين الخبرة العملياتية والبحث العلمي من تعزيز قدرة الدولة الجزائرية على ضبط فضائها الترابي، وتحصين حدودها الجنوبية، وتطوير استراتيجيات إقليمية قائمة على التعاون الأمني متعدد الأطراف. (العربي، 2022، ص66-72)

انطلاقًا من ذلك، تكتسب دراسة دور مراكز الدراسات العسكرية أهمية علمية وعملية مزدوجة؛ فهي من جهة تتيح فهم التحولات البنيوية في طبيعة المؤسسة العسكرية داخل الدولة المعاصرة، ومن جهة أخرى تكشف عن كيفية توظيف المعرفة الاستراتيجية في بناء سياسات أمنية أكثر كفاءة ومرونة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التجربة الجزائرية بوصفها نموذجًا عربيًا رائدًا في دمج البحث الدفاعي بصناعة القرار الأمني، واستجلاء مدى مساهمة مراكز التفكير العسكري في صياغة العقيدة الأمنية الوطنية ومواجهة التهديدات الإرهابية والعابرة للحدود.

1-الإشكالية الرئيسة للدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وما يرافقها من تصاعد أنماط التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود، وشبكات الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالسلاح، وتداخل الأزمات في فضاءات الساحل والصحراء، باتت الدولة الوطنية مطالبة بإعادة تعريف أدواتها في بناء سياساتها الأمنية، والانتقال من المقاربات الدفاعية التقليدية القائمة على ردّ الفعل العسكري إلى مقاربات استباقية تستند إلى المعرفة الاستراتيجية والتحليل العلمي للمخاطر. وفي هذا السياق، لم تعد المؤسسة العسكرية مجرد جهاز تنفيذي يضطلع بمهام الحماية الميدانية، بل تحوّلت تدريجيًا إلى فاعل معرفي وسياساتي يسهم في إنتاج الرؤية الاستراتيجية وصياغة العقيدة الأمنية الوطنية.

وتبرز الجزائر بوصفها حالة نموذجية في هذا المجال، بحكم خبرتها التاريخية في مكافحة الإرهاب وتراكم تجربتها العملياتية والمؤسساتية في إدارة التهديدات المركّبة داخل حدودها وعلى تخومها الإقليمية، لا سيما في بيئة الساحل الإفريقي. وقد لعب الجيش الوطني الشعبي، عبر هياكله الأكاديمية والبحثية ومراكز الدراسات العسكرية،

دورًا متزايد الأهمية في إنتاج المعرفة الدفاعية، وتقدير المخاطر، ودعم صانع القرار السياسي بتصورات استراتيجية ساهمت في بلورة عقيدة أمنية وطنية أكثر مرونة واستباقية.

وتتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في السؤال المركزي الآتي:

كيف تسهم مراكز الدراسات العسكرية في صياغة العقيدة الأمنية الوطنية وتوجيه السياسات الأمنية العامة للدولة الجزائرية، وكيف انعكس هذا الدور المعرفي–المؤسسي على فعالية مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود؟

2-أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من التحولات البنيوية التي مست مفهوم الأمن الوطني في البيئة الدولية المعاصرة، حيث لم تعد التهديدات ذات طابع تقليدي مباشر، بل أضحت مركّبة، عابرة للحدود، ومتداخلة الأبعاد، تجمع بين الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهشاشة الإقليمية، والحروب الهجينة..

-وتتأكد الأهمية العلمية للدراسة في كونها تسدّ فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والجزائرية، التي غالبًا ما ركّزت على الجانب العملياتي أو التاريخي لمكافحة الإرهاب، دون التعمّق في دراسة البعد المعرفي والمؤسسي لصناعة القرار الأمني .

-كما تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال اتخاذ الجزائر نموذجًا للتحليل، باعتبارها دولة راكمت خبرة معتبرة في إدارة التهديدات الإرهابية وحماية حدودها الواسعة في بيئة الساحل والصحراء.

3-أهمية الدراسة:

-تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تسعى إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العربية في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية، من خلال تقديم مقاربة تحليلية مؤسسية تتجاوز الطروحات التقليدية التي غالبًا ما تنحصر في الجوانب العملياتية أو الوصفية لمهام المؤسسة العسكرية .

-كما تنبع أهمية الدراسة منهجيًا من اعتمادها نموذجًا بحثيًا تكامليًا يجمع بين التحليل النظري والمقاربة التطبيقية، حيث توظف الأطر المفاهيمية للدراسات الاستراتيجية ونظريات صنع السياسات العامة، بالتوازي مع دراسة حالة ميدانية معمقة لتجربة الجزائر .

-وتبرز الأهمية الاستراتيجية للبحث في كونه يُظهر التجربة الجزائرية بوصفها نموذجًا وطنيًا رائدًا في الانتقال من منطق الأمن التفاعلي إلى منطق الأمن الاستباقي، القائم على الدمج بين الخبرة العملياتية والإنتاج المعرفي المؤسسي. فالتراكم التاريخي الذي حققته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود وتطوير العقيدة الدفاعية يمنح هذه التجربة قابلية للاستلهام عربيًا، ويوفر دروسًا عملية للدول التي تواجه تهديدات مماثلة في بيئات إقليمية مضطربة.

4 -منهجية الدراسة:

-تستند هذه الدراسة إلى مقاربة منهجية متعددة الأبعاد تنطلق من طبيعة الموضوع ذاته، بوصفه يقع عند تقاطع حقول الدراسات الاستراتيجية، وصناعة السياسات العامة، والحوكمة الأمنية، وتحليل المؤسسات العسكرية. وبالنظر إلى الطابع المركّب لدور مراكز الدراسات العسكرية في صياغة العقيدة الأمنية الوطنية، فقد تم اعتماد تصميم منهجي يجمع بين التحليل النظري والتطبيق الميداني، بما يسمح بفهم الظاهرة في سياقها البنيوي والمؤسساتي، وتفسير علاقاتها السببية بصورة علمية دقيقة.

-في المستوى النظري، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي لتأطير المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن القومي، والدراسات الاستراتيجية، ومراكز التفكير الدفاعي، وصناعة السياسات الأمنية .

-وعلى المستوى التطبيقي، ترتكز الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل التجربة الجزائرية بوصفها نموذجًا تفسيريًا معمقًا. وقد تم اختيار الجزائر باعتبارها حالة ذات دلالة استراتيجية، نظرًا لما

راكمته من خبرة تاريخية في مكافحة الإرهاب وإدارة التهديدات العابرة للحدود، فضلًا عن تطور بنيتها المؤسسية الدفاعية .

-كما توظف الدراسة المنهج التحليلي المؤسسي لفهم بنية مراكز التفكير العسكري، وآليات اشتغالها، وطبيعة علاقاتها بالهياكل السياسية والأمنية، مع التركيز على مسارات التأثير في عملية صنع القرار. ويُسهم هذا المدخل في الكشف عن الأدوار الرسمية وغير الرسمية لهذه المراكز، ومستوى اندماجها في الحوكمة الأمنية الوطنية.

5-المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدور الدراسات الاستراتيجية في صناعة السياسات الأمنية:

لم يعد الأمن في السياقات الدولية المعاصرة يُختزل في البعد العسكري التقليدي المرتبط بحماية الحدود أو ردع العدوان الخارجي، بل أضحى مفهومًا مركّبًا يتداخل فيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، بما يعكس تحوّل طبيعة التهديدات من صراعات بين الدول إلى مخاطر غير متماثلة عابرة للحدود، كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية. وقد ترتب عن هذا التحول بروز الحاجة إلى إعادة صياغة أدوات صناعة السياسات الأمنية، بحيث تقوم على المعرفة الاستراتيجية والاستشراف المؤسسي بدل الاقتصار على ردود الفعل العملياتية الظرفية. ومن هنا برزت الدراسات الاستراتيجية ومراكز التفكير الدفاعي كفاعل أساسي في هندسة القرار الأمني الحديث.

5-1-المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي المعاصر:

شهد مفهوم الأمن الوطني تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث انتقل من المقاربة الواقعية الكلاسيكية التي تركّز على التهديد العسكري الخارجي، إلى مقاربة شمولية تُدرج ضمن حساباتها مصادر الخطر الداخلية والهيكلية واللامتماثلة. وقد أسهمت أحداث الإرهاب الدولي وانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود في ترسيخ هذا التحول، إذ باتت الدولة تواجه تهديدات يصعب احتواؤها بالأدوات العسكرية الصرفة، ما استدعى توسيع دائرة الأمن لتشمل الوقاية المبكرة، وإدارة المخاطر، وتكامل الأبعاد التنموية والاستخباراتية. (العربي، 2022، ص66-72)

وفي هذا السياق، ظهر ما يُعرف بـ«الأمن الشامل» أو «الأمن المركّب»، الذي ينظر إلى الأمن باعتباره عملية مؤسسية متعددة المستويات تتطلب التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية ومراكز البحث الاستراتيجي. ويعني ذلك أن الأمن لم يعد نتاج القوة المادية وحدها، بل نتيجة مباشرة لقدرة الدولة على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى سياسات استباقية. (أحمد، 2021، ص52)

كما أدى هذا التطور إلى بروز مفهوم الأمن القائم على المعرفة، الذي يفترض أن جودة القرار الأمني ترتبط بمدى توفر التحليل العلمي والتقدير الاستراتيجي للمخاطر. وبذلك أصبحت الدراسات الاستراتيجية أداة مركزية في تقليل عدم اليقين الذي يحيط بصانع القرار، وفي عقلنة استخدام الموارد الدفاعية. (سليم، 2020، ص88)

5-2-المطلب الثاني: مراكز الدراسات والتفكير كفاعل في صنع السياسات العامة:

أفرزت التحولات السابقة تطورًا ملحوظًا في أدوار مراكز الدراسات والتفكير التي لم تعد مجرد فضاءات أكاديمية للبحث النظري، بل تحولت إلى منصات استشارية مؤثرة في صياغة السياسات العامة، من خلال تقديم التقارير الاستراتيجية، وبناء السيناريوهات المستقبلية، وتقييم البدائل السياساتية. وتُعد هذه المراكز بمثابة حلقة وصل بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات القرار التنفيذي. (العربي، 2022، ص61)

وفي المجال الأمني تحديدًا، تؤدي مراكز التفكير الدفاعي وظيفة مضاعفة، إذ تجمع بين التحليل الاستراتيجي والخبرة العملياتية، بما يسمح بإنتاج تقديرات أكثر واقعية للمخاطر. فالدراسات العسكرية لا تكتفي بوصف

التهديد، بل تسعى إلى اقتراح حلول عملية وخطط تدخل قابلة للتطبيق. وبهذا المعنى، تصبح المعرفة الدفاعية جزءًا من دورة صنع القرار الأمني، وليست مجرد ملحق استشاري. (زروقي، 2021، ص133)

وقد أثبتت التجارب المقارنة أن الدول التي تمتلك بنية بحثية دفاعية متطورة تكون أكثر قدرة على الاستجابة المبكرة للأزمات، وأقل عرضة للقرارات الارتجالية. ويرتبط ذلك بقدرة هذه المراكز على توفير معلومات دقيقة، وتحليل الاتجاهات المستقبلية، ودعم القيادة السياسية بخيارات مدروسة. (وزارة الدفاع، 2023، ص9)

5-3-المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية بين الوظيفة العملياتية والدور السياساتي:

أدى تزايد تعقيد البيئة الأمنية إلى إعادة تعريف موقع المؤسسة العسكرية داخل الدولة الحديثة. فبعد أن كانت تُحصر وظيفتها في تنفيذ القرارات السياسية وحماية الحدود، أصبحت اليوم فاعلًا استراتيجيًا يشارك في إنتاج الرؤية الأمنية وصياغة العقيدة الدفاعية. ويعكس هذا التحول انتقال المؤسسة العسكرية من منطق «التنفيذ» إلى منطق «المساهمة في صناعة القرار». (عايب، 2019، ص 102)

ويتجسد هذا الدور من خلال ما يمكن تسميته بـ«العسكرة المعرفية»، أي توظيف الخبرة العملياتية والتقدير الاستخباراتي في إنتاج معرفة استراتيجية تسهم في توجيه السياسات العامة. وتبرز أهمية هذا الدور في حالات الدول التي تواجه تهديدات مزمنة أو حدودًا جغرافية شاسعة، حيث تصبح المعرفة الميدانية عنصرًا حاسمًا في التخطيط الوقائي. (احمد، 2021، ص112)

كما أن دمج المؤسسة العسكرية في الحوكمة الأمنية يفرض ضرورة تطوير هياكل بحثية وأكاديمية داخلها، مثل الأكاديميات الدفاعية ومراكز الدراسات الاستراتيجية، بما يسمح بتأطير القرار الأمني علميًا وتجنب الطابع الارتجالي. ومن ثمّ، فإن فعالية السياسة الأمنية ترتبط بدرجة التكامل بين المستويين المعرفي والعملياتي داخل المؤسسة الدفاعية. (المركز الوطني للتحاليل والدراسات الاستراتيجية، 2020، ص15)

6-المبحث الثاني: البنية المؤسسية لمراكز الدراسات العسكرية وآليات تأثيرها في العقيدة الأمنية:

أفرزت التحولات المتسارعة في البيئة الأمنية الدولية والإقليمية حاجةً متزايدة إلى تطوير أدوات مؤسسية قادرة على إنتاج المعرفة الاستراتيجية وتوجيه القرار الدفاعي بصورة استباقية. فلم يعد الأمن القومي مرهونًا فقط بقدرات الردع المادي أو التفوق العملياتي، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على ما تمتلكه الدولة من هياكل بحثية وتحليلية قادرة على تفسير المخاطر المعقدة وبناء السيناريوهات المستقبلية .

6-1-المطلب الأول: مفهوم الدراسات العسكرية والدفاعية وأدوارها الاستراتيجية:

تشير الدراسات العسكرية والدفاعية إلى الحقل المعرفي الذي يُعنى بتحليل التهديدات، وتقييم القدرات، وتخطيط الاستراتيجيات، وبناء العقائد القتالية، في إطار رؤية شاملة للأمن القومي. وهي لا تقتصر على الجوانب التكتيكية أو التقنية، بل تمتد لتشمل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن. (مصطفى، 2022، ص133)

وقد تطورت هذه الدراسات من كونها نشاطًا أكاديميًا محدودًا داخل المدارس العسكرية إلى منظومة بحثية متكاملة تضم مراكز تحليل، ووحدات استشراف، وأقسام تخطيط استراتيجي، بما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية «المعرفة الدفاعية» في دعم القرار السيادي. وبذلك، أصبحت المؤسسة العسكرية الحديثة تعتمد على البحث العلمي لتقليص حالة عدم اليقين، وتحسين جودة التخطيط بعيد المدى. (المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة،2023، ص11)

وإلى جانب ذلك، تؤدي الدراسات العسكرية دورًا محوريًا في مجال الاستشراف الاستراتيجي وصناعة السيناريوهات المستقبلية، حيث تسعى إلى استباق التحولات المحتملة في البيئة الأمنية بدل الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها بعد وقوعها. فاعتماد أدوات التحليل المستقبلي وبناء السيناريوهات يسمح بتصور مسارات متعددة للتهديد، واختبار البدائل السياساتية الممكنة، وتقييم انعكاسات كل خيار على الأمن القومي. ومن ثمّ، يسهم هذا

البعد الاستشرافي في تعزيز المرونة الاستراتيجية للدولة، وتمكينها من التكيف مع الأزمات المفاجئة، وتقليل عنصر المفاجأة الذي غالبًا ما يميز التهديدات غير المتماثلة. (ليلى، 2023، ص76)

6-2-المطلب الثاني: آليات تحويل المعرفة الدفاعية إلى سياسات عامة:

لا تكتسب المعرفة العسكرية قيمتها الاستراتيجية إلا بقدر قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار. ومن ثمّ، فإن فعالية مراكز التفكير الدفاعي ترتبط بالآليات التي تسمح بتحويل المخرجات البحثية إلى سياسات تنفيذية. وتتمثل هذه الآليات في مسارات مؤسسية متعددة تبدأ بإنتاج التحليل وتنتهي باتخاذ القرار السياسي–العسكري. (وزارة الدفاع الوطني، 2024، ص21)

المؤسسية أن الدول التي نجحت في إدماج البحث العسكري ضمن دورة السياسة العامة تمكنت من تحقيق كفاءة أعلى في إدارة الأزمات وتقليص كلفة التدخلات الميدانية. (سمير، 2022، ص54)

6-3-المطلب الثالث: محددات فاعلية مراكز التفكير العسكري: رغم الأهمية المتزايدة لمراكز الدراسات العسكرية، فإن قدرتها على التأثير في العقيدة الأمنية تظل رهينة بجملة من المحددات المؤسسية والسياسية والمعرفية. فمن الناحية المؤسسية، يتطلب نجاح هذه المراكز استقلالية نسبية، وكفاءة بشرية متخصصة، ونظمًا واضحة لتبادل المعلومات بين مستويات القيادة. أما غياب التنسيق أو ضعف الموارد فيحدّ من قدرتها على إنتاج معرفة قابلة للتطبيق. (سمير، 2022، ص54)

ومن الناحية السياسية، يرتبط تأثير هذه المراكز بمدى انفتاح صانع القرار على المشورة العلمية، وبوجود ثقافة تنظيمية تعترف بقيمة البحث الاستراتيجي. إذ تشير الدراسات إلى أن القرارات الأمنية التي تُبنى على اعتبارات آنية أو بيروقراطية غالبًا ما تقل فعاليتها مقارنة بتلك التي تستند إلى تحليلات علمية معمقة. (كمال، 2020، ص203)

أما المحدد المعرفي، فيتعلق بجودة المناهج والأدوات التحليلية المستخدمة، ومدى توظيف التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في رصد التهديدات. فالتطور التكنولوجي بات عنصرًا حاسمًا في رفع كفاءة مراكز التفكير الدفاعي وتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر. (المركز الوطني للوثائق والدراسات الأمنية،2024، ص33)

7-المبحث الثالث: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود: تشكّل تجربة الجزائر نموذجًا دالًا في هذا المجال، نظرًا لما أفرزته من تحولات بنيوية في بنية التفكير الدفاعي لدى الجيش الوطني الشعبي، الذي انتقل تدريجيًا من التركيز على المعالجة العملياتية المباشرة إلى تبني مقاربة مؤسسية شاملة قائمة على التخطيط الاستراتيجي والتكامل الاستخباراتي والبحث الدفاعي.

7-1-المطلب الأول: السياق التاريخي والأمني لتشكل العقيدة الأمنية الجزائرية: مع مطلع الألفية الجديدة، اتجهت الجزائر نحو إعادة هيكلة منظومتها الدفاعية، مستفيدة من الدروس المستخلصة من التجربة السابقة، حيث بدأ التركيز على بناء عقيدة أمنية أكثر شمولًا تستند إلى الوقاية المبكرة والتنسيق المؤسسي، بدل الاقتصار على ردّ الفعل العسكري. وقد تزامن هذا التحول مع تطورات إقليمية خطيرة، أبرزها انهيار الدولة الليبية وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، ما أدى إلى انتقال مركز الثقل الأمني من الداخل إلى الحدود. (حسين، 2022، ص119) ، ومن ثمّ، أصبح تأمين الفضاءات الحدودية الشاسعة، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، أولوية استراتيجية دفعت صانع القرار الجزائري إلى تطوير رؤية أمنية جديدة تقوم على الاستباق والتكامل الإقليمي، بدل الانغلاق الدفاعي التقليدي. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2023، ص06)

7-2-المطلب الثاني: أدوار المؤسسة العسكرية في بناء السياسيات الأمنية الوطنية: يتجلى الدور الأول للمؤسسة العسكرية في المساهمة في صياغة التصور الاستراتيجي للأمن القومي، عبر ما توفره من

معطيات استخباراتية وخبرة عملياتية متراكمة. فالقيادة العسكرية، بحكم اتصالها المباشر بالميدان، تمتلك قدرة عالية على تشخيص طبيعة المخاطر وتحليل أنماط التهديد، وهو ما يمكّنها من تقديم تقديرات استراتيجية دقيقة تُستخدم كأساس في رسم السياسات الدفاعية. وتُعد هذه التقديرات مدخلًا رئيسًا لتحديد اتجاهات التخطيط الأمني، وتوجيه القرارات المتعلقة بالتجهيز والتدريب والانتشار العملياتي. (فريد، 2022، ص58)

كما تؤدي المؤسسة العسكرية دورًا محوريًا في التخطيط الدفاعي وتوزيع الموارد، إذ تشارك في إعداد الخطط الوطنية للأمن والدفاع، وتحديد أولويات الاستثمار في القدرات البشرية والتكنولوجية واللوجستية. ولا يقتصر هذا الدور على الجوانب التقنية، بل يمتد إلى عقلنة استخدام الموارد العمومية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأثر الاستراتيجي الأعلى، بما يعزز الكفاءة ويقلل من الهدر. ويؤكد عدد من الباحثين أن التخطيط الدفاعي المؤسسي يمثل أحد أهم أدوات تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى سياسات قابلة للتنفيذ. (يوسف، 20121، ص51)

وعلى مستوى ثالث، تضطلع المؤسسة العسكرية بوظيفة التنسيق المؤسسي المتعدد القطاعات، من خلال تعاونها مع الأجهزة الأمنية والمدنية والهيئات المحلية في إدارة الأزمات ومكافحة التهديدات المركّبة. فمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تتطلب تكاملًا بين العمل العسكري والاستخباراتي والتنمية المحلية، وهو ما أفضى إلى تبني مقاربات مشتركة تقوم على تبادل المعلومات وتقاسم المسؤوليات. وقد ساهم هذا التكامل في تعزيز فعالية التدخلات الوقائية وتقليص الفجوات المؤسسية التي قد تستغلها الجماعات المسلحة. (أمينة، 2023، ص89)

ومن جهة أخرى، اتسع دور المؤسسة العسكرية ليشمل الإسهام في دعم الاستقرار التنموي والاجتماعي للمناطق الحساسة، خاصة في الفضاءات الحدودية ذات الهشاشة الاقتصادية. إذ أصبحت المقاربة الأمنية ترتكز على الربط بين الأمن والتنمية، من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، وتأمين المنشآت الحيوية، وتعزيز حضور الدولة في المناطق النائية. ويعكس هذا التوجه تطورًا في فهم الأمن بوصفه عملية شاملة تتطلب معالجة الأسباب البنيوية للتهديد، وليس الاكتفاء بنتائجه الظاهرة. (وزارة الدفاع الوطني ،2024، ص12)

ففي ضوء التجربة التاريخية التي عرفتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي، وما ترتب عنها من تحديات أمنية داخلية معقدة، أدركت القيادة السياسية–العسكرية ضرورة تجاوز منطق الاستجابة الظرفية، واعتماد رؤية استراتيجية طويلة الأمد تستند إلى التخطيط العلمي والاستباق المؤسسي. ومن ثمّ، تطور دور الجيش الوطني الشعبي من جهاز عملياتي إلى فاعل سياساتي يشارك في تحديد أولويات الأمن القومي، وصياغة التصورات العامة للعقيدة الدفاعية، وتقديم التقديرات الاستراتيجية لصانع القرار. (عبد الرزاق، 2022، ص64)

يتجسد هذا الدور أولًا في مساهمة القيادة العسكرية في إنتاج التقدير الاستراتيجي للمخاطر، من خلال ما توفره من معلومات استخباراتية وخبرة ميدانية متراكمة حول طبيعة التهديدات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في فضاء الساحل والصحراء. إذ تمكّن هذه المعطيات القيادة من تشخيص مصادر الخطر بدقة، وترتيبها وفق درجات الأولوية، واقتراح بدائل السياسات المناسبة، وهو ما يعزز عقلانية القرار الأمني ويحدّ من الطابع الارتجالي. (حمزة، 2021، ص143) ، كما تضطلع المؤسسة العسكرية بدور محوري في التخطيط الدفاعي وتوزيع الموارد الاستراتيجية، حيث تشارك في إعداد الخطط الوطنية للأمن والدفاع، وتحديد احتياجات التجهيز والتكوين والانتشار العملياتي. ويُعدّ هذا التخطيط عنصرًا حاسمًا في تحويل الرؤية السياسية إلى إجراءات تنفيذية ملموسة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الجاهزية العسكرية وإمكانات الدولة الاقتصادية. (مصطفى، 2023، ص91)

وعلى مستوى آخر، تؤدي القيادة العسكرية وظيفة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية والمدنية، بما يعزز مقاربة الأمن الشامل. فمكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود تتطلب تكاملًا بين الجيش والأجهزة الاستخباراتية والسلطات المحلية وقطاعات التنمية، وهو ما أسهم في بناء شبكات عمل مشتركة وآليات لتبادل المعلومات والاستجابة السريعة للأزمات. وقد ساعد هذا التكامل في رفع كفاءة إدارة الأزمات وتقليص الفجوات المؤسسية التي قد تستغلها الجماعات المسلحة. (سمية، 2024، ص118)

ولم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على الأبعاد الصلبة للأمن، بل امتد ليشمل الإسهام في دعم الاستقرار التنموي والاجتماعي بالمناطق الحدودية والهشة، من خلال حماية المنشآت الحيوية، وتأمين المشاريع الاستراتيجية، والمشاركة في جهود الإغاثة والبنية التحتية. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا بأن الأمن يرتبط بالتنمية والاستقرار المجتمعي بقدر ارتباطه بالقدرة العسكرية، وهو ما ينسجم مع مفهوم الأمن الإنساني الموسع (المجلس الوطني لأمن ، 2024، ص22) .

7-3-المطلب الثالث: دور مراكز الدراسات العسكرية داخل المؤسسة الدفاعية الجزائرية: تشير الأدبيات المؤسسية الصادرة عن مجلة الجيش إلى أن تحديث العقيدة الدفاعية الجزائرية ارتبط بتعزيز مكانة البحث العلمي العسكري داخل هياكل القيادة، من خلال إنشاء وحدات متخصصة في التحليل الاستراتيجي، وتطوير برامج التكوين بالأكاديميات والمدارس العليا، وإدماج الدراسات المستقبلية ضمن عملية التخطيط الدفاعي (الجيش الوطني الشعبي، 2022، ص6-7). ويعكس هذا التوجه قناعة متزايدة بأن القرار الأمني الفعّال لا يمكن أن يستند إلى المعطيات الظرفية فقط، بل يتطلب قراءة علمية معمقة للسياقين الإقليمي والدولي .

في هذا الإطار، تؤدي مراكز الدراسات العسكرية دورًا أوليًا في إنتاج التقدير الاستراتيجي للموقف الأمني، عبر تحليل المؤشرات الميدانية وجمع البيانات الاستخباراتية وتفسير الاتجاهات الناشئة. وتُرفع هذه التقديرات إلى مستويات القيادة العليا قصد دعم عملية صنع القرار، سواء تعلق الأمر بتحديد أولويات الانتشار العملياتي أو بتحديث الخطط الدفاعية. وتؤكد التقارير العسكرية أن هذه الآلية أسهمت في رفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز قدرتها على التعامل مع التهديدات المفاجئة (التقدير الاستراتيجي وصناعة القرار، 2023، ص13)

كما تضطلع هذه المراكز بوظيفة الاستشراف وصناعة السيناريوهات المستقبلية، حيث يتم بناء نماذج تحليلية تتوقع مسارات المخاطر المحتملة في بيئة الساحل والصحراء، وتدرس انعكاساتها على الأمن الوطني. ويسمح هذا العمل الاستباقي للقيادة العسكرية بتبني استراتيجيات وقائية وتجنب منطق ردّ الفعل المتأخر، بما يعزز مرونة العقيدة الدفاعية ويقلص كلفة المواجهة الميدانية ويعكس ذلك انتقال المؤسسة العسكرية من ثقافة التدخل الظرفي إلى ثقافة التخطيط بعيد المدى. وعلى مستوى آخر، تساهم مراكز الدراسات العسكرية في تطوير العقيدة القتالية والتكوين المهني، من خلال إدماج نتائج البحوث والتحليلات في برامج التدريب والمناهج التعليمية داخل المدارس العسكرية. فالمعرفة المنتجة لا تبقى حبيسة التقارير النظرية، بل تتحول إلى أدوات عملية تؤثر في أساليب القتال وإدارة العمليات، وهو ما يعزز التكامل بين البعد المعرفي والبعد العملياتي داخل المؤسسة الدفاعية (مجلة الجيش، 2023، ص27). إضافة إلى ذلك، تؤدي هذه المراكز دورًا مهمًا في تعزيز التواصل المؤسسي بين المؤسسة العسكرية ومحيطها الأكاديمي والبحثي، عبر تنظيم الندوات العلمية، وتشجيع البحوث المشتركة، ونشر المقالات التحليلية التي تناقش التحديات الأمنية المعاصرة. ويسهم هذا الانفتاح في إثراء النقاش الاستراتيجي الوطني وتوسيع قاعدة الخبرة المتخصصة، بما يدعم الحوكمة الأمنية الشاملة(وزارة الدفاع الوطني، 2024، ص11) .

إن مراكز الدراسات العسكرية في الجزائر لم تعد أجهزة استشارية هامشية، بل أصبحت فاعلًا بنيويًا في هندسة السياسة الأمنية الوطنية، حيث تضطلع بأدوار التقدير والاستشراف والتكوين والتنسيق، وتسهم في صياغة عقيدة دفاعية أكثر عقلانية ومرونة. ومن ثمّ، فإن فعالية السياسة الأمنية الجزائرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى قوة هذه البنية المعرفية وقدرتها على دمج البحث العلمي في عملية اتخاذ القرار.

الخاتمة (أو الخلاصة):

تبيّن من خلال التحليل النظري والتطبيقي الذي تناول البنية المؤسسية للبحث العسكري ووظائفه التحليلية والتخطيطية والعملياتية والتكنولوجية، أن مراكز الدراسات العسكرية لم تعد مؤسسات استشارية هامشية أو وحدات دعم معرفي ثانوي، بل تحوّلت في التجربة الجزائرية إلى فاعل استراتيجي مركزي في صناعة العقيدة الأمنية الوطنية. فقد أضحى إنتاج المعرفة الأمنية، وتقدير الموقف، واستشراف المخاطر، وبناء السيناريوهات المستقبلية، مكونات بنيوية في عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الجيش الوطني الشعبي، تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، وبإسناد معرفي وتوثيقي عبر مجلة الجيش.

لقد أكدت الدراسة أن العقيدة الأمنية الجزائرية لم تُبنَ فقط على الخبرة القتالية المتراكمة خلال مواجهة الإرهاب، بل تأسست كذلك على عقلنة هذه الخبرة وتحويلها إلى معرفة مؤسساتية منظمة داخل مراكز التفكير والدراسات. وهذا التحول المعرفي مكّن صانع القرار من الانتقال من منطق «ردّ الفعل» إلى منطق «الاستباق»، ومن «المعالجة العسكرية الصرفة» إلى «المقاربة الشاملة متعددة الأبعاد» التي تدمج الأمن، والتنمية، والتكنولوجيا، والاتصال المجتمعي. وبذلك أصبح البحث العسكري أداة استراتيجية لإدارة المخاطر قبل تحولها إلى أزمات، وليس مجرد وسيلة لتقييم الأزمات بعد وقوعها .

النتائج:

تُفضي هذه الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية والتحليلية التي تؤكد أن مأسسة البحث العسكري داخل منظومة الجيش الوطني الشعبي وتحت إشراف وزارة الدفاع الوطني الجزائرية قد شكّلت تحوّلًا نوعيًا في طبيعة صناعة القرار الأمني في الجزائر، حيث انتقلت السياسة الأمنية من منطق ردّ الفعل الظرفي إلى منطق التخطيط الاستباقي القائم على المعرفة والتحليل العلمي. وقد أفضى هذا التحول إلى إدماج الدراسات الاستراتيجية في صلب العقيدة الدفاعية، بدل بقائها نشاطًا أكاديميًا هامشيًا أو دعمًا ثانويًا للعمليات.

وتُظهر النتائج أن مراكز الدراسات العسكرية أسهمت بفاعلية في تحسين جودة القرار الأمني من خلال توفير تقديرات موقف دقيقة، وسيناريوهات استشرافية متعددة، وتحليلات كمية وكيفية للتهديدات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وقد مكّن ذلك القيادة من تحديد أولويات التدخل، وترشيد توزيع الموارد، وتوجيه الجهد العملياتي نحو المناطق ذات المخاطر الأعلى، خاصة في الفضاءات الحدودية الجنوبية والساحلية، وهو ما انعكس في ارتفاع مستوى الجاهزية وتقليص عنصر المفاجأة لدى الجماعات المسلحة.

كما أكدت الدراسة أن التكامل بين البحث والتخطيط والتنفيذ أدى إلى رفع الكفاءة العملياتية للقوات، حيث ساهمت الدراسات التكتيكية والتكنولوجية في الانتقال من الحملات العسكرية واسعة النطاق إلى عمليات دقيقة قائمة على الاستخبارات والاستهداف الذكي. وقد نتج عن ذلك انخفاض الخسائر البشرية والمادية، وتسريع زمن الاستجابة، وزيادة نسبة نجاح العمليات الاستباقية، ما يدل على الأثر المباشر للمعرفة العلمية في تحسين الأداء الميداني.

ومن النتائج الجوهرية كذلك أن إدماج التكنولوجيا الدفاعية والابتكار التقني ضمن منظومة البحث العسكري عزز قدرات المراقبة والرصد المبكر، خصوصًا عبر توظيف الطائرات دون طيار وأنظمة الاستشعار والتحليل الرقمي للبيانات. وقد مكّنت هذه الأدوات من مراقبة مساحات صحراوية شاسعة بكفاءة أعلى وكلفة أقل، وأسهمت في تضييق مسارات التسلل والتهريب، بما يدعم فعالية سياسة تأمين الحدود.

وعلى المستوى المؤسسي، بيّنت النتائج أن مراكز الدراسات لعبت دورًا محوريًا في تعزيز الحوكمة الأمنية والتنسيق بين القطاعات العسكرية والمدنية، من خلال توحيد قواعد البيانات وتطوير آليات مشتركة لتبادل المعلومات وصناعة القرار. وقد أدى ذلك إلى تجاوز التجزئة القطاعية وبناء مقاربة شبكية متكاملة، عززت الشرعية القانونية للتدخلات الأمنية ورفعت مستوى الثقة المجتمعية في مؤسسات الدولة

كما كشفت الدراسة أن مساهمة البحث العسكري لم تقتصر على البعد القتالي، بل امتدت إلى البعد الوقائي–المجتمعي، عبر دعم برامج الوقاية من التطرف والتوعية الاتصالية والتنمية المحلية في المناطق الهشة. وقد ساعد هذا التوجه في معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للعنف، بما يعكس انتقال العقيدة الأمنية الجزائرية نحو مفهوم الأمن الإنساني الشامل.

وتخلص النتائج إلى أن التجربة الجزائرية تمثل نموذجًا إقليميًا في مأسسة العلاقة بين البحث الاستراتيجي وصناعة القرار الأمني، إذ تحولت مراكز الدراسات من دور استشاري إلى دور بنيوي في تشكيل العقيدة الدفاعية. ويؤكد ذلك أن الاستثمار في البحث العسكري والتفكير الاستراتيجي يُعد شرطًا حاسمًا لاستدامة الأمن الوطني، وأن فعالية مكافحة الإرهاب في البيئات المغاربية–الساحلية ترتبط بقدرة الدول على إنتاج معرفتها الأمنية الذاتية بدل الاعتماد على المقاربات الظرفية أو الدعم الخارجي .

المقترحات:

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها بشأن الدور المحوري الذي تضطلع به مراكز الدراسات العسكرية في دعم القرار الأمني وصياغة العقيدة الدفاعية في الجزائر، يمكن تقديم جملة من المقترحات العملية والاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز فعالية هذه المراكز وتطوير مساهمتها في بناء نموذج وطني للأمن الاستباقي في مواجهة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود، ضمن إطار مؤسسي تقوده الجيش الوطني الشعبي وتحت إشراف وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، مع الاستفادة من الرصيد المعرفي المتراكم عبر مجلة الجيش.

أولًا، تعزيز مأسسة البحث الاستراتيجي داخل المنظومة الدفاعية من خلال الارتقاء بالمراكز البحثية إلى مستوى وحدات دائمة لصناعة القرار، بحيث تصبح تقاريرها وتحليلاتها جزءًا إلزاميًا من مسار اتخاذ القرار الأمني والعسكري. ويتطلب ذلك إدماج الخبراء والباحثين في لجان التخطيط العملياتي، وربط إنتاج المعرفة مباشرة بالاحتياجات الميدانية للقوات.

ثانيًا، تطوير منظومة وطنية موحدة للمعلومات الأمنية عبر إنشاء قواعد بيانات مشتركة بين الدفاع والداخلية والعدالة والجمارك، تسمح بتجميع المعطيات الاستخباراتية وتحليلها بشكل تكاملي. فتكامل البيانات يحدّ من الازدواجية ويُحسن القدرة على التنبؤ بالتهديدات العابرة للحدود، ويُسهم في بناء صورة استخباراتية وطنية شاملة (Common Operating Picture)

ثالثًا، الاستثمار في التكنولوجيا الدفاعية والابتكار المحلي من خلال دعم مختبرات البحث العسكري وتمويل مشاريع في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والطائرات دون طيار، وأنظمة المراقبة الذكية. فالتوطين التدريجي للتكنولوجيا الأمنية يُقلل التبعية الخارجية ويعزز استقلالية القرار الاستراتيجي، ويجعل الرصد المبكر أكثر كفاءة وفعالية

رابعًا، تأهيل رأس مال بشري بحثي متخصص عبر إنشاء برامج دراسات عليا وتكوين مستمر في مجالات الدراسات الاستراتيجية والأمن السيبراني وتحليل المخاطر، مع تشجيع الضباط والباحثين على الإنتاج العلمي والنشر الأكاديمي. ويُسهم ذلك في خلق نخبة عسكرية–بحثية قادرة على الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق الميداني.

خامسًا، تعزيز الشراكات متعددة القطاعات من خلال توسيع التعاون بين المراكز العسكرية والجامعات ومراكز الدراسات المدنية، بما يسمح بفهم أعمق للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتطرف. فالمقاربة الشاملة للأمن تتطلب دمج التحليل السوسيولوجي والاتصالي إلى جانب التحليل العسكري، للانتقال من معالجة النتائج إلى معالجة الأسباب الجذرية.

سادسًا، توسيع التعاون الإقليمي والدولي في الفضاء المغاربي–الساحلي عبر إنشاء شبكات بحث مشتركة ومنصات إنذار مبكر وتبادل الخبرات، بما يعزز التنسيق في مواجهة التهديدات العابرة للحدود التي لا يمكن احتواؤها بجهود وطنية منفردة. ويُسهم هذا التعاون في بناء أمن جماعي إقليمي أكثر استدامة.

تعزيز الاتصال الاستراتيجي والتوعية المجتمعية عبر تطوير برامج إعلامية وتثقيفية لمكافحة الدعاية المتطرفة، وبناء جسور الثقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع المحلي، خاصة في المناطق الحدودية. فنجاح السياسات الأمنية يرتبط بمدى دعم المجتمع لها وتعاونه معها .

الإحالات والمراجع:

-أحمد بوقرة، «الأمن الشامل وإدارة المخاطر في الدول النامية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 52

-أحمد قارة، «المؤسسة العسكرية وتحديات الأمن الإقليمي في الساحل»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 24، 2021، ص 212

-أمينة قريشي، «التنسيق المؤسسي في إدارة المخاطر الأمنية المعقدة»، المجلة الجزائرية للسياسات العامة والحكامة، العدد 6، 2023، ص 89.

-حمزة عبابسة، التقدير الاستراتيجي وإدارة المخاطر في السياسة الأمنية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 143

-حسين بوفلجة، السياسة الأمنية الجزائرية بعد 2011: التكيف مع التهديدات الإقليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 119

-رشيد بوطاجين، تطور الفكر العسكري الجزائري المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021، ص 91

-كمال لعروسي، دور النخب الأمنية في صناعة القرار العمومي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2020، ص 203

-البحث العلمي ركيزة تحديث وعصرنة الجيش الوطني الشعبي»، مجلة الجيش، العدد 705، الجزائر، 2022، ص 6–9

-العايب محمد، «مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب: من المعالجة الأمنية إلى الوقاية الاستراتيجية»، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3، العدد 14، 2019، ص 101–105

-العربي بوعمامة، «مراكز التفكير ودورها في صنع السياسات العامة»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد 12، 2022، ص 61

-العربي بوعمامة، «إستراتيجية الجزائر في تأمين الحدود الجنوبية: أبعادها العسكرية والتنموية»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد 12، 2022، ص 66–72

-المركز الوطني للدراسات والتحاليل الاستراتيجية، الأمن الوقائي وإدارة المخاطر الحدودية، تقرير بحثي، الجزائر، 2022، ص 15

-المركز الوطني للوثائق والدراسات الأمنية، التحول الرقمي في المنظومة الدفاعية الجزائرية: آفاق وتحديات، تقرير بحثي، الجزائر، 2024، ص 33.

- المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، دليل التخطيط الدفاعي وإدارة المخاطر، تقرير رسمي، الجزائر، 2023، ص 11

-التقدير الاستراتيجي وصناعة القرار داخل هياكل القيادة، مجلة الجيش، العدد 712، 2023، ص 14 - الاستشراف الأمني ومواجهة التهديدات في منطقة الساحل»، مجلة الجيش، العدد 718، 2024، ص 18–20

-التكوين العسكري وتحديث العقيدة القتالية، مجلة الجيش، العدد 709، 2023، ص 27
-ليلى مسعودي، «صنع السياسات الأمنية في الجزائر: مقاربة مؤسسية تحليلية»، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، العدد 9، 2023، ص 76
-محمد شريف سليم، «دور المعرفة الاستراتيجية في صنع القرار الأمني»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 44–47
-محمد شريف سليم، «المعرفة الاستراتيجية وصناعة القرار الأمني»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 23، 2020، ص 88
-محمد عبد القادر، التكنولوجيا الدفاعية الحديثة ودورها في أمن الحدود (الجزائر: دار الجامعة، 2021)، ص23
-مصطفى بن عيسى، «الدراسات الدفاعية وإشكالية بناء الاستراتيجية الوطنية»، مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة الأغواط، العدد 18، 2022، ص 133
-مصطفى بوزيدي، «التخطيط الدفاعي وترشيد الموارد في الدول النامية»، المجلة الجزائرية للمالية العامة والسياسات العمومية، العدد 8، 2023، ص 91
-محمد الصالح رابحي، «التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: قراءة في التحولات الأمنية»، مجلة الدراسات الأمنية المعاصرة، جامعة باتنة 1، العدد 7، 2021، ص 28.
-يوسف خلوفي، التخطيط الدفاعي وعلاقته بالسياسات العامة في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021، ص 134
-عبد الرزاق حمدي، «المؤسسة العسكرية وصناعة القرار الأمني في الجزائر»، مجلة الدراسات الاستراتيجية المغاربية، العدد 11، 2022، ص 64
-عبد القادر بن دعماش، «تحولات مفهوم الأمن الوطني في ظل التهديدات غير التقليدية»، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 8، الجزائر، 2020، ص 15–18.
-عبد الحميد عماري، الحوكمة الأمنية وإدارة القرار الاستراتيجي في الدول المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2022، ص 158.
-عبد المجيد زروقي، «الدراسات الدفاعية كأداة للتخطيط الاستراتيجي»، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3، العدد 15، 2021، ص 133
- عايب محمد، «تحولات العقيدة الأمنية في الجزائر: بين المتغيرات الإقليمية ومتطلبات الاستقرار الوطني»، مجلة دراسات استراتيجية مغاربية، العدد 6، 2019، ص 102
-فريد بوسالم، «التقدير الاستراتيجي وصناعة القرار الأمني في الجزائر»، مجلة العلوم السياسية والدراسات الدولية، العدد 16، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 58
-سمير كعوان، «إدارة المعرفة داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية»، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، 2022، ص .54
سمية بوشريط، «التنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية في مكافحة الإرهاب»، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2024، ص 118
-وزارة الدفاع الوطني، التكوين والبحث العلمي في الجيش الوطني الشعبي: حصيلة وآفاق، تقرير رسمي، الجزائر، 2024، ص 11
-وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية ومؤشرات الأداء الاستراتيجي، تقرير مؤسساتي، الجزائر، 2023، ص 9

-وزارة الدفاع الوطني، كتاب أبيض حول متطلبات التحديث الدفاعي، وثيقة مؤسساتية، الجزائر، 2024، ص 21
-وزارة الدفاع الوطني، دور المؤسسة العسكرية في دعم الاستقرار والتنمية بالمناطق الحدودية، تقرير رسمي، الجزائر، 2024، ص 12
-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول إدارة المخاطر الأمنية الحدودية، وثيقة رسمية، الجزائر، 2023، ص 6